



نشرت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٦ برئاسة القاضي السيد مختار المحمود وحضوره كل من السادة القضاة فاروق محمد الصافي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد بابان و محمد صائب النقيبي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمعون قن كوركيس و حسين جباري ابو الثنين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الدعى / مثير اغا احمد مفدي / وكيله العام المحامي نايف حميد المالكي .
الدعى عليه / رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / إضافة لوظيفته .
البراءاء :

بعد العدوى بواسطة وكيله بأن العدوى عليه قد أصدر قراراً يقضي به الاختراض العدم من قبل حزب المحافظين الكورساتي بضرورة استبدال ثلاثة مرشحين من بينهم العدوى من قائمة مرشحي الحزب المذكور لحضور مجلس النواب في القائم كورساتان ، وحيث أن القرار المذكور غير مستوري ويمثل خرقاً قانونياً وكذلك القرارات الصادرة من محكمة تميز كورساتان ولأن قرار العدوى عليه وقرار محكمة تميز كورساتان حرم موكله من الترشح لحضور مجلس النواب في الأثنين المذكور طلب دعوة العدوى عليه والحكم بالخطبة موكله بالترشح لمجلس نواب كورساتان . ونتيجة العرافعة الغيرية الجارية وبعد ان اطلعت المحكمة على لائحة العدوى عليه إضافة لوظيفته وذكر وكيل العدوى أقواله خلصت العرافعة وأصدرت القرار الآتي :

القرار :

لدى التتحقق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن موضوع الدعوى يتضمن دعوة العدوى عليه /رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات /



كوٌّ ماري عبّار
داد كاري باقى نيتبيخادى

إضافة لوظيفته إلى المرافعه والحكم بنقض جميع القرارات الصادرة منه ،
يخصوص ترشيح المدعى للانتخابات برلمان إقليم كردستان العراق ، و كذلك
طلبه بنقض القرار الصادر من الهيئة القضائية للانتخابات في رئاسة محكمة
تسيير إقليم كردستان العراق .. العرقم ٥/١ ٢٠٠٩/٦/١٠ فس .
والملخصن رد اللائجين المقدسين من المدعى بخصوص قرار مجلس
الموظفين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العرقم ٩ للمحضر
الاستثنائي ٣٥ في ٢٠٠٩/٥/٢٨ المتضمن رد الاختراض المقدم إليها من
حزب المحافظين التورستاني بضرورة استبدال ثلاثة من مرشحه إلى
المجلس الوطني التورستاني ومن ضمنهم المدعى مثير آغا أحمد مغبطة
وذلك للأسباب الواردة في القرار المذكور . وتتجد المحكمة الاتحادية العليا بأن
اختصاصاتها محددة في المادة ٤ من قانونها العرقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٥ وفي
المادة ٩٢ من دستور جمهورية العراق وليس من بيتها النظر في صحة
القرارات المنوه عنها أعلاه ، عليه قررت المحكمة رد الدعوى من هذه الجهة
وتحميل المدعى المسؤول وصدر القرار بالاتفاق وأفهم علماً في
٢٠٠٩/٦/١٠

براء
الرئيس
محدث المحمره

الضر
فروق محمد السادس

الضر
جعفر ناصر حسين

الضر
أكرم هاشم
الضر
عمرد صالح التعميس

الضر
أكرم الحسنهون
الضر
ميخائيل شمشون فس توركيس

الضر
محمد عصافير الشاذلي
الضر
حسين أبو الفتن